العلاقة بين الدولة والمجتمع في ظل جائحة كورونا ومآلاتها المستقبلية

د. أحمد همام محمد همام

مدرس العلوم السياسية والإدارة العامة

كلية التجارة– جامعة أسيوط

الملخص:

جاءت جائحة كورونا في نهاية ٢٠١٩ لتفتح آفاق جديدة في التعامل ما بين الدولة والمجتمع في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية، وساعد على ذلك طول أمد الجائحة مما زاد من آثارها السلبية الأمر الذي تطلب مشاركة الحكومة والمؤسسات الرسمية في الدولة من قبل المجتمع بشقية القطاع الخاص والمجتمع المدني لمساعدة الدولة لمواجهة أخطار هذه الجائحة وتحقيق الأمن الإنساني وتحقيق الإنضباط الاجتماعي بمساعدة هذه الجهود المجتمعية في الدولة في ظل هذه الجائحة، وذلك من خلال التعرف على الرؤى المختلفة للعلاقة ما بين الدولة والمجتمع نظريا، وتوضيح دور كلا من الدولة والمجتمع في مواجهة الجائحة والتصدي للمخاطر الناتجة عنها،هذا وما يترتب علية من مستقبل للعلاقة بين الدولة والمجتمع ما بعد الجائحة من خلال سيناريوهات محدده تناولتها الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الدولة– المجتمع– جائحة كورونا– الإنضباط الاجتماعي– الجهود المجتمعية.

المقدمة:

اجتاح وباء كورونا العالم دون سابق إنذار مما أثار القلق والخوف ليس فقط على مستوى الافراد، ولكن على كل المستويات المجتمعية سواء أكان داخل الدولة أم خارجها على مستوى الأفراد، والأسر، والجماعات، والمجموعات، والدول، والمجتمع الدولي ككل، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان أن ينفرد مستوى واحد للتصدي لمثل هذا الوباء، ولذا لزم التكاتف بين هذه المستويات جميعها للتصدي لهذا الخطر الوبائي للبشرية جميعها، ولذا فأن هذه "المعركة هي المعركة

(ISSN: 2536 - 9555)

البشرية ضد الفيروس المسبب لهذا الوباء"[١]، وعلى البشرية جمعاء التصدي لها بكل السبل المتاحة والممكنة، حيث سبّبَ هذا الوباء كثيرًا من المشكلات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في كل بلدان العالم بالشكل الذي تعجز عنه الدولة القيام بمفردها للتصدي لمثل هذا الخطر، ووجب على كافة المؤسسات المجتمعية الموجودة في المجتمع القيام بدور مُساند وداعم للدولة، ومؤسساتها الرسمية للتصدي لهذا الوباء.

لذا تتكاتف الجهود المجتمعية مع الجهود المبذولة من قبل الدولة في ظل الأزمات بمختلف أنواعها لمواجهة هذه الأزمات، والعمل على تقليل الآثار الناجمة عنها أو تلاشيها تمامًا لما لها من تأثير كبير على حياة المواطنين في الدولة دون استثناء؛ خاصة في أزمات الأوبئة مثل جائحة كورونا التي اجتاحت العالم في أواخر ٢٠١٩ وبداية ٢٠٢٠ كتحدٍ كبير لكل البشرية، وللدول بمؤسساتها الرسمية، وغير الرسمية في مختلف بقاع العالم، وفي مواجهة مثل هذه الأزمات لا تستطيع الدول بمفردها مواجهة هذا التحدي، والتصدي له، ولكن لزم على المؤسسات المجتمعية أن تلعب دورًا كبيرًا ومؤثرًا لما لها من اتصال مباشر مع القطاعات المختلفة من المواطنين في الدولة، ويرسم هذا كله مألات جديدة للعلاقة بين الدولة والمجتمع في ظل جائحة كورونا وما بعدها من رؤى مستقبلية لهذه العلاقة.

أهمية الدراسة:

تنقسم أهمية الدراسة إلى الأهمية العلمية والأهمية العملية وذلك من خلال:

تأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة في وضع الاسس والمعايير العلمية والنظرية للعلاقة ما بين الدولة والمجتمع في ظل الازمات مثل جائحة كورنا والاطر العلمية التي تحكم هذه العلاقة في مثل هذه الازمات ووضع معايير الضبط الاجتماعي التي تحدد هذه العلاقة ما بين الدولة والمجتمع.

تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة في أنها تُلقي الضوء على مدى استجابة الدولة للمجتمع في ظل الأزمات، فكلاهما عون وسند للآخر، فلا يمكن الحديث عن دولة دون مجتمع والعكس، كذلك تنبع أهمية أخرى لهذه الدراسة في إلقاء الضوء على أهمية الممارسات المجتمعية لمواجهة جائحة كورنا، والتركيز على الدعم الحكومي الرسمي لمثل هذه الممارسات.

أهداف الدراسة:

وتهدف هذه الدراسة للوصول إلى مجموعة من الأهداف وهي:

- الوقوف على أهمية الاعتماد المتبادل بين الدولة والمجتمع.
- التعرف على دور المؤسسات الرسمية، والمؤسسات المجتمعية في مواجهة جائحة كورونا، وذلك من خلال طرح كثير من الحالات التي حدثت أثناء الأزمة.
- التركيز على مستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد تحدي جائحة كورنا.

المشكلة البحثية:

تسعى الدراسة إلى الإجابة على سؤال بحثي رئيس وهو:

كيف أسهمت جائحة كورونا في رسم علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع؟ وما مستقبل هذه العلاقة بعد جائحة كورنا؟

وينقسم السؤال البحثي إلى عدد من الأسئلة الفرعية وهي:

- ما دور الدولة في مواجهة جائحة كورنا؟
- ما دور المؤسسات المجتمعية في مساندة الدولة للتصدي لجائحة كورونا؟
- ما مدى استجابة الدولة للمجتمع في ظل الجائحة؟
- هل أسهمت جائحة كورنا في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع؟
- ما مستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع ما بعد جائحة كورونا؟

الإجراءات المنهجية:

يعتمد الباحث في الإجابة على هذه الأسئلة البحثية على مدخل استجابية الدولة للمجتمع كأحد المداخل المهمة المستخدمة في تحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع بالتركيز على الجانب النظري لتحديد أنواع الدول، وأنواع المجتمعات، والعلاقة بينهم، وبناء رؤية استشرافية مستقبلية على أساس علم الدراسات المستقبلية اعتمادًا على أسلوب السيناريوهات المستقبلية لتحديد مستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع في ظل جائحة كورونا.

تقسيم الداسة:

للإجابة على المشكلة البحثية الرئيسة، والتساؤلات الفرعية يتناول الباحث عددًا من المحاور الرئيسة وهي:

(ISSN: 2536 - 9555)

- أولاً: العلاقة بين الدولة والمجتمع: إطار نظري.
- ثانياً: جائحة كورونا: دور الدولة والمجتمع.
- ثالثاً: استجابية الدولة للجهود المجتمعية للتصدي لجائحة كورونا.
- رابعاً: مستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع فيما بعد جائحة كورونا.
- خاتمة.

أولاً: العلاقة بين الدولة والمجتمع: إطار نظري.

يُلاحظ أن نظريات التنمية والتحديث (نظريات الحداثة) فرضت على جماعة العلوم السياسية الحديث عن الدولة بشكل أكبر من المجتمع، حيث سيطرت التساؤلات التي تحاول فهم أسباب عجز الدول خاصة الدول النامية عن قيادة عملية تحول مجتمعي نحو التنمية بمؤشراتها التي تم تطويرها واختبارها في الغرب، وقد بنى "جون ميجدال" مقولاته حول الأنماط الأربعة للعلاقة بين الدولة والمجتمع في كتابه "الدولة والمجتمع" في العالم النامي، فقد حاول فيه تقديم تعريف جديد للدولة في إطار علاقتها بالمجتمع، حيث طرح جون ميجدال مجموعة تساؤلات حول أسباب فشل دول كثيرة في العالم النامي في تحقيق التنمية خاصة في فترات ما بعد الاستقلال من الاستعمار، وما الذي جعل دولًا أخرى تنجح في تحقيق التنمية، وتوصّل مجدال إلى أن سبب نجاح الدولة في التنمية هو تحقيق الضبط الاجتماعي، وتنفيذ السياسات العامة، فإن ذلك يؤدي إلى إحداث التغيير في الخريطة الاجتماعية، وإن تقوية المجتمعات في مواجهة الدولة القوية هو السبيل الوحيد لأحداث التنمية الحقيقية، ويصور جون ميجدال أن سبب فشل دول العالم النامي في تحقيق التنمية الحقيقية في هذه الدول هو النظرة السلبية "الدولة في مواجهة المجتمع" أي النظر بأن العلاقة فيما بينهم علاقة صفرية بمعنى مكسب لطرف يعد خسارة للطرف الآخر، ويرى أن لإحداث التنمية الحقيقة لابد من عمل توازن بين الدولة والمجتمع وتقوية الاثنين معًا[٢].

الرؤى المختلفة للعلاقة بين الدولة والمجتمع:

عند الحديث عن العلاقة بين الدولة والمجتمع من المهم جدًا إدراك السياق التاريخي الذي نشأت في إطاره الدولة، إذ لم تنشأ الدولة ككيان سياسي مُحدد،

ولكن كان الإنسان هو أصل التطور، فكانت مقولات أفلاطون التي تُجسّد الحياة الاجتماعية لنشأة الدولة، حيث عدَّ الفرد كيانًا اجتماعيًا بطبعه، وأن الدولة نشأت نشأة اقتصادية، بسبب رغبة الأفراد في إشباع احتياجاتهم الخاصة، ولذا فضلوا التجمع في إطار التخصص، وتقسيم العمل، وعمل نوع من التكامل في إشباع الاحتياجات الأساسية في المجتمع، ومن جهة أخرى أرسطو الذي فسر نشأت الدولة نشأة طبيعية من فرد، ثم أسرة، ثم قبيلة، ثم قرية، ثم مدن، ومنهم أُنشئت الدولة بشكلها الحالي، كذلك هوبز في تصوره للدولة على أنها مخلوق هائل يملك في يده الصولجان "الشكل الخرافي التنين"، الذي يتكون من الأفراد الذين شكلوه، وخلقوه في المجتمع خشية من حالة الفوضى، وحرب الكل ضد الكل التي صورها هوبز[٣]، وبالتالي فإن المجتمع مكون أساسي من مكونات الدولة، ودون المجتمع لا توجد الدولة، ولذا وجب تعزيز عملية شراكة المجتمع والدولة لتحقيق الأهداف التنموية فيهما، والتصدي للأخطار التي تهددهما خاصة الأوبئة مثل انتشار وباء كورونا في نهاية ٢٠١٩.

ويلاحظ أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية استمرت فكرة أن الديمقراطية تتمثل في بناء المؤسسات القوية المعبرة عن الشكل الديموقراطي مع إغفال تام للعلاقة بين الدولة والمجتمع حتى أواخر القرن العشرين بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي، والكتلة الاشتراكية، ومنذ ذلك الحين بدأت الدراسات تركز على التحول الديموقراطي موضحًا أن هذه العملية لم تقتصر على المؤسسات فقط، وإنما تمتد إلى تعزيز العلاقة بين الدولة والمجتمع، وطرح مفاهيم جديدة مثل تمكين المجتمعات، والمشاركة السياسية، والحكم الرشيد، والتنمية المستدامة[٤].

ولقد قسمت الدراسات العلاقة بين الدولة والمجتمع وفقًا لمعياري القوة والضعف لتقسيم رباعي كالتالي[٥]:-

أ. الدولة القوية والمجتمع القوي: في هذا النمط من العلاقة بين الدولة والمجتمع تكون فيه الدولة والمجتمع أقوياء، وهذا النمط يندر وجوده في أرض الواقع، ولكن تقترب منه الدول المتقدمة القادرة على تحقيق الضبط الاجتماعي للمجتمع، والإذعان، والرضا، والانقياد من المجتمع للدولة، وذلك عن طريق المشاركة، والشرعية للنظام السياسي.

(ISSN: 2536 - 9555)

ب. الدولة القوية والمجتمع الضعيف: في هذا النمط تكون الدولة ومؤسساتها أقوياء، ولكن هناك تشرذم في المجتمع وتعددية مختلفة مثل ماليزيا وإسرائيل.

ت. الدولة الضعيفة والمجتمع القوي: في هذا النمط تكون الدولة غير قادرة على السيطرة على المجتمع، في حين أن المجتمع المدني والحركات الاجتماعية قوية وقادرة على التأثير على الدولة مثل لبنان.

ث. الدولة الضعيفة والمجتمع الضعيف: ويوجد هذا النمط في الدول الفاشلة التي لا يوجد بها مؤسسات، ولا نظام سياسي واضح المعالم، والأركان، والمجتمع متشرذم مشتت وتسود فيه الصراعات والانقسامات.

والملاحظ في هذا التقسيم ليس حتميًا كما وضعه جون ميجدال، وإنما كل حالة لها ظروفها وبيئتها التي تحيط بها، وتؤثر في عملية التنمية فيها، ولعل أبسط مثال على ذلك عملية التنمية السياسية في الدول العربية، وفي دول أوروبا الشرقية في أواخر القرن العشرين، فجون ميجدال يصور العلاقة بين الدولة والمجتمع على أنها علاقة ثنائية متنافسة متصارعة (الدولة في مواجهة المجتمع)، ولكن هناك تصور الدمج بين الدولة والمجتمع، وأن كلاهما يسهم في تحقيق التنمية والتصدي للمخاطر، وذلك بمفهوم الدولة العميقة، أي الدمج ما بين الدولة والمجتمع في سبيل تحقيق الصالح العام، وذلك بالتعاون بين الدولة والمجتمع[٦].

ولابد من الإشارة إلى أن العلاقة بين الدولة والمجتمع تساعد على تحقيق الاستقرار السياسي في الدولة؛ حيث تقع مسؤولية التنمية على المجتمع فيما يسمي "المسؤولية المجتمعية"[٧] ولذا تقع مسؤولية التنمية على كل فرد وكيان داخل المجتمع، وليست على الدولة فقط، مثل ما حدث في جنوب أفريقيا بعد حروب دامية بين البيض والسود في إطار سياسة الأبارتيد، فبعد الانتهاء من هذه السياسة في مطلع تسعينات القرن العشرين، والتخلص من الحروب الأهلية، ومشاركة المجتمع بما فيه من السود والبيض لتحقيق التنمية، والحكم الرشيد في جنوب أفريقيا لكي تصبح من الدول الصاعدة في المجتمع الدولي من الناحية السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية، والتكنولوجية[٨].

نستخلص من ذلك أن التنمية الحقيقة في أي مجتمع لا يمكن لها أن تجد طريقها للنجاح إلا بإحداث نوع من النقاء في العلاقة بين الدولة والمجتمع لكي

يتعاون كلاهما في تحقيق التنمية الشاملة. علمًا بأن تفعيل العلاقة بين الدولة والمجتمع دائمًا وأبدًا تنطلق من رغبة القيادة السياسية في مشاركة المجتمع من أجل تحقيق التنمية، والحكم الرشيد في الدولة، ووجود المقومات الأساسية في المجتمع التي تحفز القيادة على هذه المشاركة مثل مجتمع مدني قوي، ورؤية المواطنين لبلادهم مستقبلًا، وهذا ما يستلزم البيئة القانونية القادرة على ضبط هذه العلاقة، وتحميها وتضع الأطر الحاكمة لها حتى تكون واضحة المعالم في المجتمع(٩).

وتتكاتف الجهود المجتمعية في أي دولة مع المؤسسات الرسمية من أجل تحقيق الأمن الإنساني الشامل؛ ولتحقيق الامن الانساني طرق مختلفة، وهذه الطرق متداخلة ومعقدة؛ فهي طرق تتكاتف من أجل تنمية مستدامة، أو نهضة شاملة، وتتأسس هذه الطرق في الحقيقة على تعاون بين الدولة والمجتمع تقوم الدولة فيها بالدور الرئيس عبر اضطلاعها بدور تنموي يتحقق من خلال سياسات تتوخى العدالة الاجتماعية، والرفاه الاجتماعي(١٠). ولكن هذا الدور الرئيس للدولة لا يبلغ غايته إلا بتعاون وثيق من قبل القطاع الخاص، والمجتمع المدني. حيث يوفر القطاع الخاص "المساعدة" على تنفيذ السياسات العامة التنموية للدولة، ويعمل المجتمع المدني في حقل "المساندة"، فيوفر الدعم والتأييد، ويشارك بشكل فعال في ترسيخ مفهوم الأمن الإنساني، ويعمل على حماية حقوق الأفراد، والتعبير عن آرائهم، وإتاحة الفرصة لهم للتطوع والمشاركة، لذا يمكن القول على نحو لا لبس فيه أن المجتمع المدني يلعب دور في تحقيق الأمن الإنساني، وما يرتبط به من تنمية، ودونه لا يتحقق هذا الأمن، وتلك التنمية المستدامة(١١).

لذا أصبح مفهوم الأمن الإنساني أحد التحديات المهمة التي تواجه المجتمعات المعاصرة، فالسعي نحو الرقى بالإنسان، وتحقيق تنمية مستدامة في علاقته بالموارد التي يمتلكها، والبيئة التي يعيش فيها، ومواجهته للمخاطر من الأوبئة، والأمراض المختلفة، لا يمكن أن يتحقق دون أن يعيش الإنسان في حالة من الأمن بمعناه الإنساني الشامل؛ الذى يعنى تحقيق الإنسان لحاجاته الأساسية، والعيش في طمأنينة دون أدنى شعور بالخطر، أو الخوف، أو القلق من المستقبل(١٢)، حقيقة أن هذا المطلب يعد مطلبًا مثاليًا قد لا يصل إليه المجتمع إلا

(ISSN: 2536 - 9555)

بجهد متواصل، وتنمية متواصلة ومستدامة. ولكن رغم مثالية الهدف، إلا أن المجتمع الناهض الذي يستوعب مواطنيه، ويعمل من أجلهم يجب أن يضع هذا الهدف المثالي نصب عينيه، بل ويجعله أحد الأهداف الأساسية للعيش المشترك؛ فالمجتمع لا يعمل قط بعيدًا عن الدولة خاصة في المجتمعات التي توصلت إلى اتفاق حول الأسس والمبادئ التي يدار بها المجتمع، والتي تتأسس عليها الدولة في هذا الظرف؛ فإن المجتمع يكون مكملًا للدولة ومُساندًا لها، هنا يتحول الصراع والمنافسة بين الدولة والمجتمع، والذي عادة ما يوجد في المجتمعات غير المستقرة إلى تعاون ودعم متبادل(١٣). ولذا في إطار تحديد العلاقة ما بين الدولة والمجتمع خاصة في ظل الازمات والمخاطر التي تهدد الامن الانساني تأتي جائحة كورونا في مقدمة مهددات الامن الانساني منذ نهاية عام ٢٠١٩ وبداية عام ٢٠٢٠.

ثانياً: **جائحة كورونا**: **دور الدولة والمجتمع**:

"لازم المرض الإنسان منذ بدء الخليقة وحتى الآن، واختلفت أساليب الرعاية المقدمة للمريض؛ فمنها عزل المريض بعيدًا عن الآخرين حتى يلقي مصيره المحتوم بالشفاء، أو الموت إلى أن حثت الأديان السماوية على ضرورة رعاية المرضى، وتقديم العون، والرعاية لهم"(١٤).

تعد جائحة كورونا وهي جائحة عالمية اجتاحت العالم ككل سببها فيروس تاجي، وأطلق عليه كوفيد ١٩ لاكتشافه في أواخر سنة ٢٠١٩م في مدينة ووهان الصينية، ثم اجتاح كل العالم وهو فيروس جديد ينتقل عبر الهواء أي عن طريق التنفس واللمس، وما زالت تفاصيل انتقاله، وانتشاره قيد الدراسة والتحقيق لم يكن العالم يتصور سرعة انتقاله، وخطورته على الإنسان؛ حيث حصد كثيرًا من الأرواح، وكلف الدول خسائر مالية فادحة، حيث تعطلت المصانع، والمعامل، وإغلاق الحدود البرية، والجوية، والبحرية، وتوقفت حركة الأفراد(١٥).

بحسب منظمة الصحة العالمية (WHO) فإن فيروسات كورونا هي فصيلة واسعة الانتشار يعرف أنها تسبب أمراضًا تتراوح من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد حدة، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS) ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (SARS)، وفيروس كورونا المستجد (NCOV) هو سلالة جديدة من الفيروس لم يسبق اكتشافها لدى البشر، ففيروسات كورونا

حيوانية الأصل؛ أي أنها تنتقل بين الحيوانات، وقد خلصت التحريات المفصلة إلى أن فيروس كورونا المسبب لمرض سارس (SARS-COV) قد انتقل من القطط إلى البشر، وأن فيروس كورونا المسبب المتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS-COV) قد انتقل أيضًا من الإبل إلى البشر، وتشمل علامات العدوى الشائعة: حمى، سعال، ضيق التنفس، وفي حالاتها الخطيرة تسبب التهابات رئوية وخيمة، ومتلازمة تنفسية حادة، وفشل كلوي، تؤدي حتى إلى الوفاة. ويشتق اسم (Coronavirus) من لفظة (Corona) وهي كلمة لاتينية تعني: التاج، حيث يشير الاسم هنا إلى المظهر المميز لجزيئات الفيروس (الفريونات) والذي يظهر عبر المجهر الإلكتروني، حيث تمتلك البروزات السطحية، مما يظهرها على شكل تاج الملك، أو الهالة الشمسية(١٦).

وقد اجتاح الوباء العالم كله بما فيها البلاد العربية، والتي وجدها تعاني من الانشقاقات، والمؤامرات، والإحتجاجات مما أثقل كاهلها، وثبط خطاها، وزادت على ذلك الجائحة وزنًا، ومشكلًا، وانشغالًا، وتحصيل ذلك أن الفرد لم يعد يثق في أي شيء فهو يشك في كل شيء، أصبح يشكك في حقيقة الموت، والحياة جراء الوباء، وحتى في وجوده من عدمه.

ففي بدايات ظهور الفيروس ترقب الفرد شاشات التلفزيون والهواتف النقالة بحثًا عن معلومات أصيلة، وأجوبة مقنعة تشبع حاجاتنا المعرفية حول الفيروس الجديد، وأخطاره على البشرية، وبدأت كلا من الدولة والمجتمع في إتباع السبل لمواجهة المخاطر الناتجة عن إنتشار الوباء في الدول، **وذلك على النحو التالي:**

١. <u>دور الدولة في مواجهة جائحة كورونا:</u>

تسعى الدول بشكل عام إلى تحقيق الأمن الشامل في الدولة من المخاطر القائمة والمحتملة التي تهدد الأفراد، ولذا هناك مستويات للأمن المجتمعي التي تسعى الدولة لتحقيقها وهي:

- على مستوى الفرد: بما أن الفرد يعيش لنفسه وللمجتمع في آن واحد؛ فإن "الأفراد عقول حرة ومبدعة لكنهم يشكلون جزءًا من عملية الاجتماع"(١٧). والأفراد جزء من المجتمع حيث "يميل الأفراد على تحقيق ذواتهم، ويسعون إلى امتلاك صورة ذاتية كاملة لكن المجتمع يحاول أن يقحم نفسه حتى وإن كان مفعول ذلك يتعارض مع الكمال الفردي"(١٨). ويجب الاهتمام بالفرد باعتباره

(ISSN: 2536 - 9555)

قوة محركة، وفاعلة في المجتمع، ومكونًا أساسيًا وعنصرًا من عناصر تشكله أي يجب الاهتمام بتنشئته تنشئة صالحة، وأن يتحلى بالأخلاق العالية، والقيم الجيدة، والمحافظة عليه من مخاطر الأوبئة.

- على مستوى الأسرة: "تعد الأسرة النواة الأساسية في المجتمع، وهي أساس النظام المجتمعي، وأي تغير أو تبدل فيها أو في عناصرها ينعكس إما سلبًا أو إيجابًا على الفرد والمجتمع. إن الإنتماء إلى الأسرة هو مطلب غريزي وفطري باعتبارها جزءًا من الآدمية والإنسانية، ناهيك على المطلب النفسي، والروحي، والديني، والفطري لضمان النمو الأفضل والأمثل لطفل متوازن جسميًا وروحيًا ونفسيًا، حيث تعد الأسرة الخلية الأولى في البناء الاجتماعي حيث يكتسب الإنسان معارفه، وخبراته، وسلوكياته الاجتماعية الأولى من هذه المؤسسة"(١٩).

وتعد الأسرة مجتمعًا مصغرًا، ومن خلالها تتكون العلاقات الاجتماعية وتداخل، وهي الوسط الأكثر ملائمة لنمو الطفل، وتطوره عقليًا ونفسيًا وجسديًا، "وبهذا تكون الأسرة مؤسسة مهمة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية تمنح الفرد منذ الوهلة الأولى قيمًا ومعايير دينية ترافقه في كل مراحل حياته، وتسهم في اختيار توجهاته المستقبلية، وتمنحه حسب الظروف السائدة الانتماء والتعاطف على أقل تقدير إلى جماعة دينية تتوافق مع ما تلقاه من خلال تنشئته الأسرية"(٢٠).

- على مستوى المجتمع: "البشر يمتلكون وعيًا خلاقًا، وليس أساس الحياة الاجتماعية سوى الأفراد الواعين، أو جماعات الأفراد الواعين الذين يتفاعلون فيما بينهم بسبب مجموعة من الدوافع، والأهداف، والمنافع"(٢١).
- على مستوى الدولة: وهي حماية الدولة من كل خطر يهددها سواء داخليًا أم خارجيًا، وبالنظر إلى نوع الخطر، وألياته يتوجب التصدي له كالفوضى، والتطرف، والإرهاب، والجرائم بأنواعها، والأمن يتوجب اليقظة الدائمة، وتسخير كل الوسائل سواء المادية، أم البشرية، أم المعلوماتية للتصدي والقضاء على كل ما يهدد أمن الدولة، وشعبها، وترابها، وحدودها والتي في النهاية هذه المخاطر هي نتاج للسلوك البشري الخاطئ(٢٢).

وبالنظر إلى كل هذه المستويات سابقة الذكر نجد أن كل هذه المستويات معرضة للخطر من هذا الوباء، وهذا ما يُعقّد عملية التصدي لهذا الوباء، ويزيد

الثقل والحِمل على الدولة، ومؤسساتها للقيام بوظائفها الأساسية، وهي حماية مكونهاتها الاجتماعية على كافة المستويات لاستمرارية الدولة.

٢. مقومات الأمن المجتمعي: يرتكز الأمن المجتمعي على مقومات أهمها والتي تركز عليها الدولة في التصدي لجائحة كورونا:

أ- سيادة القانون: القانون أسمى سلطة وأعلى مرتبة؛ لأن كل الأفراد متساوون أمامه، وملتزمون بتطبيق بنوده ومواده كذلك احترام إرادة الشعب في اختياراته، فالقانون يحقق الأمن، ويحافظ على الممتلكات، والأشخاص، وعندما يسود القانون تطمئن القلوب، والنفوس، ويستدب الأمن، والأمان، والاستقرار[٢٣].

ب- التضامن الاجتماعي: التضامن الاجتماعي سمة مميزة في المجتمعات بأنواعها وصفة التضامن الاجتماعي صفة موجودة منذ القدم، وليست وليدة الساعة؛ حيث يسعى أفراد المجتمع إلى التعاون، والتآزر، والتكافل، وهي سمات سنها القرآن، ودعا إليها الرسول الكريم محمد عليه الصلاة والسلام[٢٤].

ت- المشاركة السياسية الفعالة: المشاركة السياسية هي نشاط سياسي يقوم به الفرد من خلال مساهمته في الحياة السياسية بأشكالها المختلفة كالانخراط في الأحزاب، والمشاركة في الانتخابات، هذه المشاركة سواء أكانت رسمية أم غير رسمية، فردية أم جماعية تشير إلى الفرد في أن يؤدي دورا مهمًا في عملية اتخاذ القرار، ومناقشة القضايا السياسية. وبالتالى الإسهام في التغيير والتأثير لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية أي تحقيق الصالح العام[٢٥].

ولذا أي مجتمع يطبق هذه المبادئ الخاصة بتحقيق الأمن المجتمعي يحظى بدرجة كبيرة في التصدي للمخاطر والأوبئة، وهذا ما يجعل هناك شفافية في تداول المعلومات، والتعاون للتصدي لهذه الأخطار من كافة المستويات المجتمعية.

٣. دور المجتمع في جائحة كورونا:

يمكن النظر في أدوار ومواقف المجتمع على مستويين[٢٦]: **المستوى الأول آنى،** ويتعلق بالقدرة على التعامل مع الأزمة الراهنة، **والمستوى الثاني مستقبلي،** أي الدور المتوقع من المجتمع للتعامل مع آثار وتداعيات الأزمة مستقبلًا.

(ISSN: 2536 - 9555)

بخصوص المستوى الأول، يمكن رصد مجموعة من الملامح الأساسية، منها أن هناك استجابة سريعة بادر بها كثير من المنظمات في عدد غير قليل من البلدان العربية، وتحديدًا في أنشطة تستهدف الوقاية من الوباء، سواء بالتعقيم أم بالتوعية بالقواعد الصحية، وخاصة فى المجتمعات الفقيرة والمهمشة، وكذلك الأنشطة الخيرية المتعلقة بتوزيع أغذية، أو تقديم خدمات صحية أولية لبعض الفئات الأكثر تضررًا. يمكن القول إن المنظمات المجتمعية التي لها تواجد في الأماكن الفقيرة والمهمشة امتلكت قدرة أكبر على التواجد، وعلى رأسها المنظمات الخيرية، وعدد من المنظمات التنموية، والمنظمات القاعدية، وسهّل من عمل هذه المنظمات إمكانية الحصول على موارد، وإمكانية الوصول للمجتمعات المحلية، والعلاقات غير المتوترة مع السلطات السياسية. وفي الحقيقة يصعب تقييم مدى فعالية مثل هذه الأنشطة؛ لأن جزءًا كبيرًا منها يتم رصده من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وبعضها قد يكون لأغراض دعائية(٢٧).

أما منظمات المجتمع المدني الحقوقية والدفاعية، والتي يعد تواجدها ضعيفًا فى بعض البلدان، أو مكبلًا بفعل قيود قانونية وسياسية فى بلدان أخرى، فمن الملاحظ أنها لم يكن بمقدورها الاستجابة بشكل سريع للجائحة، وعلاوة على ذلك فإنها تبدو غير قادرة حتى على مباشرة أنشطتها التقليدية نظرًا لإجراءات الحظر السائدة، وإذا كان ثمة تفاعلات مع الأزمة، فهى ربما تكون التركيز على عدد من المطالبات المتعلقة بأوضاع فئات يمكن أن تكون أكثر عرضة للإصابة بالفيروس داخل السجون، أو فى معسكرات اللاجئين، أو في مواجهة ظواهر فاقمتها الأوضاع الطارئة، وفي مقدمتها العنف الأسري، وأيضًا قضايا كبرى تم الصمت عنها تحت ضغط الانشغال بالوباء مثل قضايا الهجرة، والأوضاع في مناطق النزاعات المسلحة. وهنا تحديدًا يمكن الحديث عن "الفاقد المدني"، فإذا نظرنا إلى دور المنظمات النسوية، وخاصة تلك التي توفر خدمات الدعم النفسي والقانوني، يمكن القول إن القيود المفروضة على عمل هذه المنظمات فضلًا عن ضعف الموارد خلق فجوة لتغطية احتياجات ومتطلبات فعلية للتعامل مع ظواهر العنف الأسري المصاحبة لإجراءات الحظر، وهذه الفجوة لا تعالجها الأساليب الدفاعية، رغم أهميتها، ولكن الأهم هو خدمات الدعم النفسي، والاجتماعي، والقانونى المباشرة(٢٨).

وعن المستوى الثانى: الجاهزية والقدرة على التعامل مع الآثار، والتداعيات المترتبة على انتشار الوباء؛ فجميع المؤشرات تؤكد أن آثار وتداعيات التدابير، والإجراءات التي تم اتخاذها على نطاق كوني كان لها بالغ الأثر على الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية لقطاعات واسعة، وفي هذا السياق يمكن أن تكون أجندات المؤسسات الخيرية، ومؤسسات الإغاثة واضحة؛ لأنها تعتمد على معادلة بسيطة، وهي تلبية احتياجات مباشرة، ويمكن أن تنشط منظمات تنموية في مجالات التوظيف، والقروض الصغيرة، وربما فى المجالات الصحية والتعليمية؛ فثمة كثير من المنظمات والهيئات جاهزة لمثل هذه الأنشطة، ويمكن التحدي في توافر الموارد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات، ولكن التحدي الأكبر لدى المنظمات الحقوقية والدفاعية، والتي تحتاج إلى بناء رؤى واستراتيجيات للتعامل مع هذه التداعيات قد تكون هائلة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، ومستجدة وغير مسبوقة على المستويات الثقافية، وربما على هذه المنظمات أن تعيد التفكير في أدواتها وآليات عملها، فنحن على مشارف مرحلة سوف يزداد فيها الطلب على التدخلات العملية والميدانية، والتى لن تعوضها البيانات، والمواقف النظرية. ربما تكون آليات التمكين، وتطوير القدرات والعمل على السياسات هي المدخل الأساسي لهذه المؤسسات من أجل التفاعل مع مستجدات، ومتغيرات الواقع[٢٩].

وهناك عدد من النقاط التي ينبغى أخذها فى الأعتبار عند النظر في أدوار المجتمع المستقبلية، والتى يمكن أن يكون الظرف الراهن فرصة لطرحها، وهي تخص مؤسسات المجتمع المدني الحقوقية، والدفاعية بالأساس، فضلًا عن المنظمات التنموية، هذه النقاط هي[٣٠]:

- إن الفرضيات بشأن تأثيرات الوباء المستقبلية متعددة، وبالتالي فإنه على منظمات المجتمع المدني، وخاصة تلك التي تمتلك الخبرات، والكفاءات، وشبكات العلاقات أن تبدأ عمليات لتقييم الموقف من أجل بناء رؤى استراتيجية، وتحديد ومستوى التغيُرات المطلوبة وحجمها على مستوى التوجهات والبرامج.
- ثمة ضرورة لتقييم الظروف الحالي لاستخلاص الدروس المستفادة ذات الصلة بالجاهزية في التعامل مع الأزمات والطوارئ من حيث الأدوات، والموارد، وشبكات العلاقات.

(ISSN: 2536 - 9555)

- فرض الظرف الحالى على الجميع استخدام تكنولوجيا المعلومات، ووسائل التواصل الاجتماعى فى التواصل والتشاور، وحتى فى تنفيذ أنشطة تتعلق بالتوعية، وتطوير القدرات، وهذا الأمر يمكن الاستفادة منه حتى في الظروف العادية لتحقيق تواصل فعال بتكاليف أقل.
- من المتوقع أن تطرح قضية تنمية الموارد نفسها بقوة خلال الفترة القادمة، سواء بسبب احتمالية حدوث مزيد من التراجع في دعم منظمات المجتمع المدنى مع الركود الاقتصادي المحتمل، أو إعادة توجيه الدعم باتجاه الأعمال الخيرية، والإغاثية التي اكتسبت شرعية أكبر في الظرف الراهن، وهو ما يتطلب وضع تصورات ورؤى، وتعميق التواصل مع الجهات المانحة لتفادي النقص المحتمل فى الموارد.
- لا شك أن المرحلة المقبلة سوف تتطلب، ربما أكثر من أي وقت مضى، تفعيل الأدوار التنموية، والاجتماعية، والثقافية لمنظمات المجتمع المدني لإصلاح ما فسدته جائحة كورنا في كافة المجالات، ولذا فثمة حاجة ماسة لتعزيز الجهود من إصلاح بيئات المجتمع المدنى فى المنطقة العربية، والإقرار الفعلى بشراكة المجتمع المدني فى مسارات التنمية؛ فالقيود المفروضة في كثير من البلدان أفضت إلى وجود "فاقد مدني" لا يتفق ومتطلبات التنمية، فضلًا عن مقتضيات التعافي في مرحلة ما بعد الوباء.

ويمكن القول إن تفشي فروس كورونا، قد حمل في طياته تأثيرات ممتدة وعميقة على الدولة والمجتمع، بحيث تشكلت ملامح جديدة لظاهرة "عودة الدولة بعد فترة ممتدة من الترويج لنموذج انسحاب الدول من الاقتصاد، والمجال العام لصالح فاعلين أخرين، مثل: قطاع الأعمال، والشركات الكبرى، والمؤسسات غير الحكومية، وتمثلت أهم ملامح "عودة الدولة خلال الجائحة من خلال تكريس السياسات الأحادية، وذلك عبر تعزيز التوجهات الأحادية من جانب الدول[٣١]، أي اتجاه كل دولة للعمل بشكل منفرد من أجل الحد من تفشي الفيروس في ظل تراجع فاعلية التكتلات الإقليمية، وهو ما برز على الفور في انقسامات أوروبية شديدة قللت من جهود الاتحاد الأوروبي في وضع استراتيجية مشتركة من أجل الحد من تداعيات تفشي الفيروس في بعض دول القارة، حيث أبرز الوباء الحاجة الملحة إلى توازن جديد للدولة القومية[٣٢].

ثالثًا: استجابية الدولة للجهود المجتمعية للتصدي لجائحة كورونا.

في ظل الازمات والأوبئة وجب التّحرك وفتح أبواب التّضامن والتآزر الذي تدعَمُه مُنظمات المجتمع ومُكوناته، وعدم الاكتفاء بالمُراقبة الجادّة لأنشطتها، وبدأت الحاجة إلى انخراط كثير من الجمعيات التّنموية والتّضامُنية في هذه المُبادرة المجتعية، وحُدِّدت أدوارها مُسبقًا لتُباشر النقائص الموجودة؛ تُقيّمها، وتُعالجها بأفضل الطرق المُمكنة. فالمجتمعات لا تبحث عن جمعيات ومنظمات تتواجد فقط عند الرخاء والسِّلم الاجتماعي؛ بل هي في حاجة ماسَّة لها لتتدخَّل سريعًا عند الأزمات والمصائب. وتَكمُن إضافتها البَناءة حقًا في أدوارها الثلاث الرئيسة[٣٣]:

- دور توعوي، يقوم على توعية المواطنين بضرورة الالتزام بقواعد الصحة الأساسية، وطرق الوقاية من هذا الوباء الخطير والالتزام باجراءات السلامة من الوباء.
- دور ردعي ميداني، يقوم على توفير الرصيد البشري المؤهل لحسن سير التدخل الميداني.
- ودور رقابي، وذلك بالمتابعة اللصيقة واليومية لتطورات الأزمة، وكيفية الحدّ من النقائص الموجودة.

١. <u>أسس الشراكة مع المجتمع المدني:</u>

على الرغم من أن الحديث عن الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني ليس جديدًا، إلا أن أهميته باتت تزداد بشكل كبير خاصة في ظل انتشار جائحة فيروس كوفيد- ١٩، والحاجة الماسة إلى تكثيف الجهود من أجل التغلب على هذه الأزمة التي باتت تهدد الجميع، مع الأخذ في الاعتبار أن تلك الشراكة تقتضي وجود مجتمع مدني قوي، له صلاحيات حقيقية، وشريك فعلي، بحيث تكون العلاقة بينهما "ندية"؛ أي أن يكون للمجتمع المدني آليات تمكنه من الحفاظ على استقلاليته، وندِيته في تعامله مع الحكومة[٣٤].

والحقيقة أنه منذ أيام وباء الكوليرا، وهناك عدم استجابة من جانب الناس للإجراءات الضرورية للصحة العامة الوقائية، وكانوا يهربون من أماكن العزل، ولا يعلنون عن المرض، وكأنه وصمة عار، ويعود ذلك في إحدى جوانبه لتحفظ المواطنين في التعامل مع السلطات. ومن هنا تأتي أهمية دور المجتمع المدني- "الشريك الحقيقي"- الذي بإمكانه أن يوفر على الحكومة كثيرًا من الإجراءات التي

(ISSN: 2536 - 9555)

تستهلك طاقتها، بحيث تتفرغ لدورها الفعلى فى مواجهه الأزمة بدلًا من توابعها؛ ومن ثم يصبح المجتمع المدني شريكًا مهمًا يوفر على الحكومة كثيرًا من الإجراءات الإدارية في مثل هذه الحالات(٣٥).

وإدراكًا لتلك الأهمية، فقد كَثُرَ الحديث من جانب كثير من المسئولين عن ضرورة "حشد جهود المجتمع المدني" في مواجهة فيروس كوفيد-١٩، إلا أن تحقيق ذلك يقتضي الألتفات إلى توصيات المجتمع المدني، والتعامل معها بجدية، خاصة فيما يتعلق بتوفير الحماية اللازمة للمجموعات الأكثر عرضة لخطر الإصابة بالفيروس؛ كالمساجين، من خلال تخفيض أعداد المحتجزين في السجون، فضلًا عن حماية الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ عامًا، والنساء الحوامل، وحماية النساء؛ حيث طرحت دعوات البقاء في المنزل لمدد طويلة بعض الإشكاليات الخاصة بالنساء على رأسها أرجحية ارتفاع معدلات العنف المنزلي. كذلك الأشخاص الذين يعانون من حالات صحية مزمنة، مثل؛ مرض السكري، وأمراض القلب، وأمراض الرئة، ومرضى الأورام، باعتبارهم الأكثر عرضة للوفاة إذا أصيبوا بالفيروس. ومن الجدير بالذكر أن "حشد جهود المجتمع المدنى" بشكل حقيقي في مواجهة كوفيد-١٩ سوف يصب لصالح الجهود المبذولة من جانب الدولة لمواجهة الوباء؛ للتقليل من احتمالية الدخول في المراحل الأكثر انتشارا، والمعروفة بمرحلة الانتشار المجتمعى للفيروس، وتأتى فى مقدمة المهام التى يمكن أن يتضطلع بها المجتمع المدني لمواجهة جائحة كورونا، تقديم الخدمات الإنسانية والطبية والاجتماعية، وتوعية المواطنين بمخاطر الفيروس، ووسائل مواجهته، وطرق الوقاية منه(٣٦).

٢. <u>مبادرات المجتمع المدني :</u>

منذ ظهور حالات الإصابة بالفيروس في مصر تعددت الدعوات المطالبة بضرورة تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، وحشدها لتتلاءم مع اللحظة الفارقة التي تمر بها البلاد جراء جائحة كورونا، وقد انعكست في عدد من المبادرات من جانب بعض مؤسسات المجتمع المدني، والجهود الفردية من خلال تقديم التبرعات العينية والمادية، والتي تستهدف التخفيف من الأعباء المعيشية جراء تضرر شرائح واسعة من المجتمع من توقف العمل في بعض المجالات، وفي مقدمتهم العمالة اليومية، ويمكن الاستدلال على إحدى النماذج من خلال دور بنك الطعام المصري، والحملة التي أطلقها تحت مسمى "دعم العمالة اليومية مسؤولية"؛ وذلك

ابتداءً من ٢٢ مارس٢٠٢٠، والتى يتم من خلالها توزيع ٥٠٠ ألف كرتونة طعام كدعم غذائي. ونخص بالذكر الجهود المبذولة من جانب المجتمع المدني لدعم القطاع الصحي الحكومي، باعتباره يتحمل على عاتقه الجزء الأكبر من مسئولية مواجهة جائحة كورونا، والتي تمثلت في عدد من المبادرات فضلًا عن تقديم كثير من الشركات ومؤسسات المجتمع المدني تبرعات مالية لوزارة الصحة والسكان(٣٧).

ويمكن توضيح نماذج لتلك المبادرات على النحو التالي(٣٨):

- مبادرات الدعم الوقائي؛ من خلال توفير المستلزمات الطبية التي تحتاجها المستشفيات، من أدوات الوقاية الشخصية من العدوى، ومن بين النماذج، دور مؤسسة "مصر الخير"، من خلال إسهامها في تقديم المستلزمات الطبية، والملابس الوقائية الخاصة بالأطباء والممرضين، بمستشفيات العزل، والحجر الصحي، والحميات على مستوى الجمهورية .
- المبادرة المصرية لإنتاج ٥٠٠٠ جهاز تنفس صناعي؛ حيث تهدف هذه المبادرة إلى رفع سعة غرف الرعاية المركزة، وكفاءتها؛ وذلك بإعادة تصنيع ٥٠٠٠ جهاز PB 560 باستخدام التصميمات التى أتاحتها إحدى الشركات العالمية؛ وذلك بعد إنتاج نموذج تجريبى، وإجازته من وزارة الصحة. وتستند فكرة المبادرة على جمع مجموعة من المهندسين المتخصصين، والأطباء، ومتخصصى إدارة المشروعات، ثُم مخاطبة الهيئة العربية للتصنيع، والشركة القابضة للصناعات المعدنية لإنتاج الجهاز على خطوط إنتاجهم، وخلق قنوات للتبرع لصالح الحملة من خلال جمعيات خيرية معتمدة، وتحظى بالثقة العامة، وأخيرًا تصميم وتنظيم دورات طبية لتدريب الكوادر فى جميع محافظات مصر على استخدام الجهاز، وتقوم المبادرة على تحقيق تعاون ثلاثي بين قطاع الصناعة، وجمعيات المجتمع المدني، والدولة لتحقيق الهدف المرجو في أقصر مدة ممكنة، وبجودة عالية. وقد بدأت بالفعل مجموعة عمل في دراسة تصميمات الجهاز، وتبين لهم بشكل مبدئي إمكانية تنفيذه في مصر(٣٩).
- مبادرات تحفيز العمل التطوعي، وحماية الفرق الطبية: يعاني القطاع الصحي الحكومي أزمة كبيرة في عدد الأطباء والتمريض؛ ولهذا اضطرت وزارة الصحة إلى تغيير شكل المواجهة التقليدية للوباء؛ وذلك بغلق العيادات الخارجية بجميع المستشفيات، وتحويل طاقة العمل بأكملها إلى الوحدات الصحية، وهذا

(ISSN: 2536 - 9555)

يُعد تعديلًا لمسار التعامل مع الأزمة، بهدف الاستفادة القصوى من الفريق الطبى الحالى. فبدلًا من أن تكون المستشفيات هي خط المواجهة الأول للمرض، مما يسمح بتحويلها لبؤر عدوى لاستقبالها عدد كبير من المرضى من مناطق مختلفة، تكون الوحدة الصحية، أو مكتب الصحة الموجود في كل حي أو قرية الخط الأول للتعامل مع المرض، على أن يتم رفع كفاءة تلك الوحدات، ومدها بالفريق الطبي المدرب، وبأجهزة الأشعة، والتحاليل التي تمكنها من تأكيد أو نفي احتمالية إصابة أي شخص بـ "كورونا"، بحيث تقوم الوحدة بعد ذلك بتحويل الشخص المرجح إصابته بالفيروس إلى مستشفى الحميات، أو الصدر القريب منه؛ ليجري تحليل "pcr". وفي حال تأكد الإصابة، يتم نقله إلى أقرب مستشفى عزل له. وبالتالي يتحقق هدف تخفيف العبء على الفريق الطبي بحيث لن يصل إلى مستشفيات الحميات سوى المرضى الذين يعانون من التهاب رئوي فقط. ومن ثم يكون دور الأخيرة قاصر على التحقق مما إذا كان الالتهاب الرئوي بكتيريًا، ووقتها يحصل المريض على علاجه داخلها، أو أنه ناتج عن الإصابة بفيروس كورونا، ويحتاج إلى النقل إلى مستشفيات العزل لتلقى العلاج(٤٠).

ونتيجة للنقص في عدد الأطباء والتمريض، واحتياج القطاع الصحي بأكمله إلى التدريب على مواجهة الأزمة؛ فإن قرار وزارة الصحة بفتح باب التطوع يُعد قرارًا جيدًا يراعي هذا النقص، وقد يسهم في التخفيف من العبء على المنظومة الصحية؛ لأنه يسمح للتخصصات العلمية القريبة من مجال الطب مثل خريجي كليات العلوم والطب البيطري والأسنان القيام بأدوار تكميلية بمستشفيات العزل والإحالة، أو بفرق التقصي، والمتابعة الميدانية. وكذلك يسمح القرار بوجود متطوعين للعمل المجتمعي لتوعية الناس بأن خط الدفاع الأول للإنسان هو بيته، فضلًا عن إمكانية قيامهم بتوصيل الخدمات إلى المنازل، وخصوصًا كبار السن، وأصحاب الأمراض المزمنة، باعتبارهم الأكثر عرضة للإصابة(٤١).

وفي السياق ذاته قامت وزارة الصحة بتخصيص خطين ساخنين للأمانة العامة للصحة النفسية؛ لتقديم الدعم النفسى للمواطنين المتواجدين بالمنازل خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى تدريب ١٥٠ متخصصًا في الصحة النفسية عبر وسائل الإنترنت للتواصل عن بعد من أجل تقديم الدعم النفسي للمصابين بفيروس كورونا المستجد، وأهالي المصابين، والفريق العلاجي في مستشفيات العزل، وباقي

الفئات. وفى هذا السياق تأتى أهمية تفعيل آليات عملية للدعم النفسى للناس عمومًا، وللفرق الصحية خصوصًا من أطباء وتمريض، وأيضًا دعمهم ماديًا ومعنويًا، والعمل على حمايتهم بجميع الوسائل الممكنة، وتوفير الاحتياجات اللازمة لأسرهم. وعلى الرغم من الخطوات الجيدة من جانب الحكومة، إلا إنه ما زال ينقصها توافر قنوات لاستيعاب المزيد من المبادرات المجتمعية، التي تأتي من خارج الحكومة والاستفادة منها عن طريق آليات واضحة ومحددة؛ وذلك بعيدًا عن البيروقراطية التقليدية(٤٢).

٣. دور القطاع الخاص.. قطاع التحاليل الطبية نموذجًا:

ظهرت مطالب عديدة بضرورة تعاون القطاع الخاص مع الحكومة، خاصة "القطاع الطبي الخاص"؛ وذلك بما يمتلكه من امكانيات، وموارد، وخبرات، وأدوات؛ للقيام بدور وطني في هذه الأزمة. وفيما يخص قطاع التحاليل؛ فإنه يحظى بأهمية كبيرة خاصة مع بعض التوصيات بضرورة التوسع في التحاليل الخاصة باكتشاف فيروس كورونا المستجد، وتنقسم تلك التحاليل إلى نوعين: الأول؛ معروف باسم "بالكاشف السريع"، والمقصود به فحص الأجسام المضادة، وميزته أنه أسرع وأرخص، إلا أن دقته تعد أقل. أما النوع الثاني؛ فهو الأهم، والأدق، وهو تحليل "PCR"(٤٣).

ووفقًا لتعريف حالة كورونا المستجد الذي وضعته اللجنة العلمية لوزارة الصحة؛ فإن التحليل يجري فقط لمن ظهرت عليهم أعراض المرض، أو ممن خالطوا حالة إيجابية، أو سافروا لإحدى الدول عالية الإصابة. ويرى بعض الخبراء ضرورة التوسع في التحاليل، بحيث يكون هناك مركز اختبار واحد في كل منطقة؛ لأن من شأن القيام بالاختبارات الخاصة بالكشف عن كورونا المستجد على نطاق واسع(٤٤)، أن يساهم في المساعدة على اكتشاف مرحلة (الانتشار المجتمعي) في وقت مبكر، والعمل على احتواء بؤر التفشي بشكل أسرع. خاصة وأنه بمجرد الدخول في مرحلة الانتشار المجتمعي؛ فإن القدرة على الحد من هذا الانتشار ستكون محدودة إلى حد ما؛ لذلك فإن هدف هذه الاستراتيجية يتمثل في تسطيح منحنى العدوى لأطول وقت ممكن؛ أي إبطاء العدوى قبل أن ترتفع معدلات العدوى بشكل كبير، وبالتالي توزيع الموارد الصحية بدلًا من إنهاكها(٤٥).

ويمكن التنويه إلى أنه في حالة عدم قدرة المعامل المركزية والفرعية بوزارة الصحة على تحمل عبء زيادة العينات؛ فإنه من الممكن الاستفادة بالعدد الضخم

(ISSN: 2536 - 9555)

من المعامل الخاصة الموجودة فى مصر من أجل التوسع فى التحاليل، والإسهام في الكشف المبكر، عن طريق الشراكة مع المعامل الخاصة؛ وذلك شريطة أن تكون مطابقة لمواصفات الجودة والاعتماد، وأن يكون التحليل مجانيًا، أو بأسعار مخفضة حتي لا تشكل عبأ على المواطن البسيط كما هو الحال في المعامل الحكومية(٤٦).

ولذا يمكن القول إن المؤسسات المجتمعية في ظل جائحة كورنا قامت بدور إيجابي لمساندة الدولة فى التصدي لهذا الوباء الخطير الذي يهدد البشرية ككل، بتقديم كثير من المساعدات والمبادرة سابقة الذكر لتخطي هذه الأزمة، والعمل على تقليل المخاطر الناجمة عنها.

رابعاً: مستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد جائحة كورونا.

للبحث عن العلاقة بين الدولة والمجتمع فيما بعد جائحة كورونا يتوقف على الفترة الزمنية للمعركة مع الوباء، فكلما زادت الفترة الزمنية لهذه المعركة كلما كان حجم التغيرات والتداعيات الناجمة عنه أكبر، ولذا يمكن رسم مجموعة من السيناريوهات المستقبلية في ضوء تحديد مستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع ما بعد جائحة كورونا وهي:

- **السيناريو الأول– تزايد التعاون بين المؤسسات المجتمعية والدولة:–**

كشفت مرحلة جائحة كورونا عن أهمية دور المؤسسات المجتمعية في مساعدة الدولة للتصدى لهذا الوباء الفتّاك، وذلك بالقيام بدورها التوعوي، والإرشادي، ومساعدة قطاعات عريضة فى المجتمع لفرض الإجراءات الاحترازية، ومساعدة المؤسسات الرسمية في الدولة بفرض مثل هذه الإجراءات للحيلولة دون تفاقم الوضع في الدولة كما أشار الباحث عن الأدوار المختلفة سواء أكانت لمؤسسات المجتمع المدني أم منظمات قطاع الأعمال في التصدي لهذا الوباء في إطار مساعدته للحكومة، ولذا من المتوقع بعد انكشاف الجائحة أن يكون هناك مزيد من التعاون بين المؤسسات المجتمعية والدولة، ومزيد من الشراكة بينهم للنهوض بالأهداف التنموية، وتحقيق الأمن الإنساني الشامل في الدولة، وأثبت هذه الجائحة أن لا سبيل لتحقيق هذه الأهداف التنموية دون التعاون والشراكة بين المؤسسات المجتمعية والدولة، هذا ما يجعل الطريق فيما بعد الجائحة أكثر ميلًا للتعاون والشراكة فيما بينهم، وظهر ذلك الدور للمؤسسات المجتمعية في تحقيق الضبط

الاجتماعى فى الدولة فى ظل الجائحة بتقديم المساعدات الطبية للقطاع الطبى، وتوفير المستلزمات الأساسية لمواجهة جائحة كورونا، فضلًا عن الأدوار الأخري التي تقدمها هذه المؤسسات في توفير الخدمات اليومية للمواطنين، وتوفير احتياجاتهم من جراء هذه الجائحة من مساعدات غذائية، ومالية لكثير من الفئات المتضررة من هذه الجائحة، ولذا نتيجة مساندة هذه القطاعات للدولة في ظل الجائحة مما يؤطر علاقة جديد بين الدولة والمجتمع فيما بعد الجائحة كمزيد من التعاون والشراكة لتحقيق الأهداف التنموية، وتحقيق الأمن الإنسانى الشامل فى المجتمع وذلك من خلال السعي لوضع أطر قانونية جديدة تحكم هذه العلاقة مثل قانون المجتمع المدني الجديد في مصر.

ويرى الباحث أن هذا السيناريو هو الأقرب للحدوث على أرض الواقع خاصة في قبول الدولة لمثل هذه الأدوار المجتمعية أثناء جائحة كورونا، وذلك في وقت قد تأثرت الدول بالعولمة، والانفتاح الاقتصادي، والشراكة بين القطاعات المختلفة في الدولة لتحقيق التنمية الشاملة تحت مسمى المسئولية المجتمعية للتنمية؛ فتأتي جائحة كورونا لتزيد العلاقات التعاونية والشراكة بين الدولة والمؤسسات المجتمعية.

- **<u>السيناريو الثاني– رجوع الوضع على ما كان عليه قبل ظهور الجائحة:</u>**

مع انطلاق المؤسسات المجتمعية للتعامل مع جائحة كورونا منذ ظهورها بأدوارها المختلفة في الدولة إلا أن هناك من يعد هذا الظرف ظرفًا مؤقتًا، وينتهى دور هذه المؤسسات مع انتهاء جائحة كورنا، ولذا ترجع المؤسسات المجتمعية لما كانت عليه قبل ظهور الجائحة فى الدولة، ويرجع التعامل الجاف بين الدولة والمؤسسات المجتمعية خاصة في ظل بيئة عمل هذه المؤسسات المجتمعية التى تعمل في إطار من عدم القبول لها من قبل الدولة، ومؤسساتها، والنظر إليها باعتبارها منافسًا لها فى المجتمع، أو من يقوم بدور فرعى، وليس أساسيًا لأفراد المجتمع وخاصة اعتقاد الدولة أن التصدي للأوبئة، وتحقيق الأمن الإنساني الشامل يعد من الوظائف الأساسية للدولة، ولا يمكن مشاركة أو تلقي دعم من أي مؤسسات سواء أكانت داخلية أم خارجية، فضلًا عن طبيعة الأنظمة السياسية فى الدول النامية التي تنظر إلى المؤسسات المجتمعية بأن لها أهدافًا خفية، ولا تثق فيها ثقة كاملة مما يجعل دور المؤسسات المجتمعية فى تلك الجائحة عملًا ظرفيًا يتوقف مع توقف التهديد للبشرية من جراء تلك الجائحة.

(ISSN: 2536 - 9555)

- **السيناريو الثالث– ظهور المؤسسات المجتمعية كفاعل رئيس في الدولة مع حذر الدولة منها:**

نظرًا للدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمعية في جائحة كورنا، والتصدي لهذه الجائحة، مما يجعلها من الفاعلين الأساسيين في الدولة للتصدي للأخطار التي تهدد الأمن الإنساني، ولذا تظهر المؤسسات المجتمعية باعتبارها المُنقذ والمُدعم للدولة في مواجهة الأخطار، والتهديدات التي تهدد الأمن الإنساني، بما قدمته هذه المؤسسات من دعم ومساندة للدولة خاصة في وقت قد انسحبت الدولة من كثير من وظائفها تأثرًا بالعولمة، والانفتاح الاقتصادي، والتقدم التكنولوجي، وظهور المؤسسات المجتمعية من المجتمع المدني، والقطاع الخاص في الدولة باعتبارهم فاعلين رئيسيين للقيام بجزء من وظائف الدولة المتخلية عنها بفعل العولمة، وجاءت جائحة كورونا لتوثق الدور الفاعل للمؤسسات المجتمعية للتعامل مع الوباء، ومع ظهور هذه المؤسسات كمساند وداعم للدولة؛ بل وانفرد بأنشطة كثيرة بعيدًا عن الدولة لمواجهة الخطر والتصدي له مما يجعل هذه المؤسسات لها دور بارز، وفاعل، وأساسى فى الدولة ما بعد جائحة كورونا، ولكن يرى الباحث من عدم احتمالية حدوث هذا السيناريو خاصة فى الدول النامية، وذلك بسبب طبيعة الأنظمة السياسية في هذه الدول، وعدم قبولها لعمل هذه المؤسسات المجتمعية بعيدًا عن الدولة، ولكن ترضى بقبول هذه المؤسسات كشريك للدولة فى تحقيق الأهداف التنموية مما يجعل الدول تضع قيود على عمل مثل هذه المنظمات مخافة منها في التوسع في الانشطة مما يعوق عمل الدولة بشكل عام وتصبح هذه المؤسسات منافسة للدولة ومؤسساتها وذلك يرجع إلى طبيعة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فى مثل هذه الدول.

الخاتمة

تُعدّ جائحة كورونا من المخاطر التي تهدد الأمن الإنساني على المستويات البشرية كافة، وهو تهديد للعالم ككل، ولكن تنفرد كل دولة بمجموعة من الإجراءات للحيولة دون الانتشار المجتمعي للوباء، وذلك في إطار من التعاون بين الدولة والمؤسسات المجتمعية فيها على درجة من التنظيم التي تحدده الدولة فى إطار القوانين، والثقة المتبادلة بين الدولة والمؤسسات المجتمعية، لا نخفى أن هناك سُمعة غير طيبة للمؤسسات المجتمعية في الدول النامية خاصة، ولكن ليس

كل المؤسسات المجتمعية ففيها من له أهداف خفية، ولكن علينا أن نؤكد أن فى وقت الأزمات، والمخاطر، والتهديدات البشرية مثل التصدي لوباء كورونا تجعل لمثل هذه المؤسسات سيئة النية والأهداف تلغي أهدافها الخفية للوقوف مع الدولة للتصدي للوباء، وتحقيق الأمن الإنساني الشامل في الدولة، وهذا ما حدث في ظل الجائحة للتصدي لها بالتعاون مع الدولة، وهذا ما يؤطر علاقة مستقبلية جديدة بين الدولة والمجتمع.

مراجع وهوامش الدراسة:

(1) Wilson Wong and Alfred M. Wu, (December 2021): State or Civil Society– What Matters in Fighting COVID-19? A Comparative Analysis of Hong Kong and Singapore, (Taylor francis online:Journal of Comparative Policy Analysis: Research and Practice) available at: https://doi.org/10.1080/13876988.2021.1978819

(2) Joel Migdal (1991): Model of State– Society Relations. In, Howard wiarda (ed). New Directions In Comparative Politics ,(san Francisco: West View Press) PP:58-60.

(٣) حورية مجاهد (٢٠٠٧): الفكر السياسي من أفلاطون لمحمد عبده، ط٥–، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية)، ص ص: ١٥ و٣٦٣.

(٤) محمد نصر عارف (٢٠٠٢): أبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي والنظرية والمنهج، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع)، ص ص: ٣٢٣–٣٢٥.

(5) Joel Migdal (1991): Model of State– Society Relations, op cit, PP: 203-205

(٦) أمل حمادة (٢٠١٥): إعادة تشكيل العلاقة ما بين الدولة والمجتمع، مجلة السياسة الدولية، عدد يناير ٢٠١٥، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية)، ص: ٧٣.

(7) Rebecca Neaera Abers, and others,(2020): State–society relations in uncertain times: Social movement strategies, ideational contestation and the pandemic in Brazil and Argentina
Available at: https://doi.org/10.1177/0192512121993713

(8) Jo Beall and Shrien Hassim (2005): Fragile Stability: State and Society in Democratic South Africa. Taylor and Francis ،Ltd: Journal of Southern African studies.31 (4) P: 688. Available at: http://www.Jstor.org/stable/25065041

(ISSN: 2536 - 9555)

(9) P.N. Driver (1993): The New Role of Cooperatives For India. oxford university press: Journal of Farm Economics. 4 (45) P: 855. Available at: http://www.Jstor.org/stable/1235754

(10) Wilson Wong and Alfred M. Wu, (December 2021): State or Civil Society– What Matters in Fighting COVID-19?, Op Cit.

(١١) أحمد زايد (٢٠١١): "المجتمع المدني وتحقيق الأمن الإنساني" ورقة مقدمة إلى "الملتقى العلمي" منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق الأمن العربي الشامل، خلال الفترة من ٢٨– ٢٠١١/١١/٣٠م، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، ص ص: ٢–٥.

(12) Camellia Mahjoubi, (2020): The Impact of COVID-19 on State-Society Relations in North Africa, (the international spectator: istituto affari internazonali) available at: https://www.iai.it/sites/default/files/iai2013.pdf

(١٣) أحمد زايد (٢٠١١): "المجتمع المدني وتحقيق الأمن الإنساني" ورقة مقدمة إلى "الملتقى العلمي" منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق الأمن العربي الشامل، مرجع سبق ذكره، ص ص: ٧–٨.

(١٤) عبد المحي محمد صالح (١٩٩٩): أسس الخدمة الاجتماعية الطبية والتأهيل، (مصر: دار المعرفة الجامعية، (مصر: دار المعرفة الجامعية).

(15) World Health Organization, on: www.who.int/ar/health-topics/coronavirus

(١٦) المرجع السابق نفسه.

(١٧) جورج زيمل (٢٠١٧): الفرد والمجتمع المشكلات الأساسية للسوسيولوجيا، ترجمة حسن أحجيج، (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع) ص. ١٥٠.

(١٨) المرجع السابق نفسه.

(١٩) حلاوة باسمة (٢٠١١): "دور الوالدين في تكوين الشخصية الاجتماعية عند الأبناء دراسة ميدانية في مدينة دمشق"، (دمشق: مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٧– العدد الثالث + الرابع)، ص ٧٣.

(٢٠) سامية ناصر (٢٠٢١): الأمن المجتمعي: مفهوم قديم وتصور جديد، (برلين: المركز الديمقراطي العربي)، ص: ٩٤.

(٢١) جورج زيمل (٢٠١٧): الفرد والمجتمع المشكلات الأساسية للسوسيولوجيا، ترجمة حسن أحجيج، مرجع سبق ذكره.

(٢٢) سامية ناصر (٢٠٢١): الأمن المجتمعي: مفهوم قديم وتصور جديد، مرجع سبق ذكره.

(٢٣) أسامة عبدالسميع (٢٠٠٩): الأمن المجتمعي في الإسلام دراسة مقارنة، (مصر: دار الجامعة الجديدة).

(٢٤) محمد عمارة (٢٠٠٩): مقومات الأمن الجتمعي في الإسلام، (القاهرة: مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع).

(٢٥) محمد عمارة (٢٠٠٩): مقومات الأمن الجتمعي في الإسلام، مرجع سبق ذكره،

(٢٦) وباء كورونا: مجلة مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث– كوتر:
http://www.cawtar.org/upload/cawtaryat_76.pdf?fbclid=IwAR2cQo4fqYekxKoVH46MLOhHYIuDkEJCh9zP2zksuAq7PofHeBwhT3p5Xb4[

(٢٧) تقرير الأمم المتحدة (أغسطس ٢٠٢٠): التعليم أثناء جائحة كوفيد ١٩ وما بعدها.

(٢٨) وباء كورونا: مجلة مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث– كوتر، مرجع سبق ذكره.

(٢٩) المرجع السابق نفسه.

(٣٠) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزاراء المصري (٢٠٢٠): التداعيات العالمية لفيروس كورونا المستجد.

(٣١) عبدالواحد الخمال (٢٠٢١): التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على العلاقات الدولية، (برلين: المركز الديمقراطي العربي).

(32) Susan Neiman (November 2020): Corona as Chance: Overcoming the Tyranny of Self-Interest, Edited byMiguel Poiares Maduro and Paul W. Kahn, (USA: Cambridge University Press). Available at: https://doi.org/10.1017/9781108955690.012

(٣٣) نسرين سالم (٢٠٢٠): انعكاسات التهديدات الراهنة للأمن الإنساني على الدول المغاربية دراسة في التهديد الوبائي كورونا، (مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد، ٠٣، العدد ٠٣، ص:١٢٦).

(٣٤) أحمد عزب (مايو ٢٠٢٠): الدور المجتمعي المأمول لمواجهة أزمة كورونا، دورية الملف المصري، العدد ٦٩، متاح على الرابط
https://eipr.org/blog/%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B9%D8%B2%D8%A8/2020/05/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A3%D9%85%D9%88%D9%84-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-

(ISSN: 2536 - 9555)

%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-
%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7

(٣٥) المرجع السابق نفسه.

(٣٦) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري (٢٠٢٠): تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد المصري.

(٣٧) المرجع السابق نفسه.

(٣٨) أحمد عزب (مايو ٢٠٢٠): الدور المجتمعي المأمول لمواجهة أزمة كورونا، مرجع سبق ذكره.

(٣٩) محمد العجاتي (مايو ٢٠٢٠): أزمة فيروس كورونا في الدول العربية: مصر وتونس ولبنان، (بيروت: مركز البدائل العربي للدراسات الاجتماعية)، ص: ٤٥. على الموقع:

http://www.afalebanon.org/wp-
content/uploads/2020/07/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-
%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-
%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7.pdf

(٤٠) المرجع السابق نفسه.

(٤١) أحمد عزب (مايو ٢٠٢٠): الدور المجتمعي المأمول لمواجهة أزمة كورونا، مرجع سبق ذكره.

(٤٢) محمد العجاتي (مايو ٢٠٢٠): أزمة فيروس كورونا في الدول العربية: مصر وتونس ولبنان، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٤.

(٤٣) علاء غنام (يونيو ٢٠٢٠): حول دور القطاع الخاص في مواجهة فيروس كورونا، جريدة المال، على الرابط:

https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=12062020&id
=dd066187-61f3-4587-8cbc-fed42cc552bc

(٤٤) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري (٢٠٢٠): تداعيات فيروس كورونا، مرجع سبق ذكره.

(٤٥) المرجع السابق نفسه.

(٤٦) علاء غنام (يونيو ٢٠٢٠): حول دور القطاع الخاص في مواجهة فيروس كورونا، جريدة المال، مرجع سبق ذكره.